البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 9 كانون الأول 2015 / العدد 1953
Seventh year / Wednesday / 9 December 2015 / Issue No. 1953

آفاق العلاقات العراقية ـ التركية

■ حميدي العبدالله

تدهور جديد طرأ على العلاقات العراقية – التركية. من المعروف أنّ العلاقة بين بغداد وأنقرة متوترة منذ فترة طويلة في ضوء ثلاث قضايا أساسية، القضية الأولى إصرار تركيا على إقامة علاقات مميّزة مع إقليم كردستان بعيداً عن التعاون والتنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد، بما في ذلك في الأمور التي ليست من صلب مهام حكومة إقليم كردستان العراق. القضية الثانية، انحياز أنقرة على أساس مذهبي إلى جانب فريق من السياسيين العراقيين المشاركين في الحكومة، بدلاً من إقامة علاقات متوازنة مع كافة الأطراف العراقية. القضية الثالثة، الدعم غير المحدود، العلني والسرّي، الذي تقدّمه تركيا إلى تنظيم «داعش».

جاء الإعلان الأخير عن توسّع التدخل العسكري التركي في محافظة نينوى ليزيد الطين بلة، ويعمّق الخلافات بين بغداد وأنقرة، لا سيما أنّ الحكومة العراقية تعتقد أنّ وراء هذا التواجد العسكري التركي نوعاً من أنواع التوسّع التركي على حساب الأرض العراقية، إضافة إلى توفير الحماية لتنظيم «داعش»، عبر تعطيل قيام تحالف بين المكوّنات العراقية في مواجهة هذا التنظيم الإرهابي، واستبداله بتعاون بين تركيا وبعض المكوّنات العراقية التي تسعى للاستقواء بالجيش التركي، ليس ضدّ «داعش» وحسب، بل وأيضاً ضدّ القوى الأخرى الشريكة في الحكومة العراقية.

بديهي أنّ هذا التدهور الإضافي في العلاقات العراقية – التركية، نقل البلدين إلى مستوى جديد، يمكن القول إنّ ما بعده غير ما قبله، لا سيما لجهة استمرار التعاون الاقتصادي الوثيق الذي كان قائماً رغم قضايا الخلاف الثلاث الأساسية التي سبقت التوسّع العسكري التركي في محافظة نينوى.

اليوم أمام تركيا خيار من اثنين لا ثالث لهما:

إما مراجعة سياستها الحالية إزاء العراق، وإقامة علاقة طبيعية، ومن خلال الحكومة المركزية دون المرور بإقليم كردستان، أو مكوّن واحد من مكوّنات الحكومة العراقية، ودعم الحكومة العراقية في حربها ضدّ «داعش» بعيداً عن السياسات الملتوية التي تعتمدها أنقرة الآن، وإما أن تشهد العلاقات العراقية – التركية مزيداً من التدهور وصولاً إلى القطيعة الكاملة، بما في ذلك وقف كلّ أشكال التعاون الاقتصادي، بل أكثر من ذلك ربما يصل تدهور العلاقات إلى حدّ المواجهة العسكرية، إذا لم تستجب تركيا لطلب الحكومة العراقية بسحب قواتها التي انتشرت مؤخراً في محافظة نينوى في ضوء الدعوات إلى قصف هذه القوات إذا لم تنسحب، وفي ضوء تنصّل الولايات المتحدة من مسؤولية التنسيق مع أنقرة عند انتشار هذه القوات، الأمر الذي يعني أن ليس هناك غطاء دولياً لوجود هذه القوات على أرض العراق.

زمامُ المبادرة في يد سورية وإيران

أكدت روسيا وإيران أنهما لا تزالان تملكان زمام المبادرة في أحداث المنطقة، سواء على جبهة العلاقات الأميركية ـ الروسية، تمهيداً للقاء نيويورك حول سورية، أو على جبهة التوغل التركي في العراق. وبرغم المحاولات الحثيثة لاسترداد زمام المبادرة من قوى حلف الحرب على سورية بالجملة أو بالمفرّق، بتنسيق ومن دون تنسيق، لا تزال المحاولات تُمنى بالفشل، وتتثبّت المبادرة في يد حلفاء سورية.

هذا هو المشهد الذي رسمه ديبلوماسي مخضرم، تعليقاً على مبادرة واشنطن بالدعوة إلى نقل اجتماع فيينا إلى نيويورك واستثمار رئاستها لمجلس الأمن لترؤس الاجتماع، بعد الردّ الروسي على المبادرة، وتعليقاً على التموضع العسكري التركي في العراق والردّ العراقي المدعوم إيرانياً، وتعليقاً على تعثر الرئيس سعد الحريري في القيام بالنقلة الثانية من مبادرته التسووية للملف الرئاسي اللبناني.

تصرّف وزير الخارجية الأميركي جون كيري، باعتبار الكلام الذي قاله عن دور الرئيس السوري بشار الأسد في التسوية السياسية، ثمناً كافياً لوضع اليد على قيادة المسارين المتلازمين للحرب على الإرهاب والحل السياسي في سورية وسرقتهما من يد روسيا، فقدّم بمناسبة ترؤس بلاده لمجلس الأمن هذا الشهر مقترحاً بعقد الجلسة المقبلة للدول المشاركة في مسار فيينا في نيويورك ليترأسها ويتولى القيادة من هناك، فكان الردّ الروسي مثلثاً، أولاً، لا ترى موسكو عجلة للقاء مقبل ما لم يتمّ نزع صلاحية تسمية الوفد السوري المعارض من يد أيّ دولة تتفرّد بذلك، كما تفعل السعودية، ويتمّ استرداد الصلاحية للقاء فيينا حيثما يُعقَد، ويكون جاهزاً للقيام بذلك. وثانياً تعتبر موسكو أنّ تصنيف التنظيمات الإرهابية التي تستهدفها الحرب قد طال كثيراً، ولا مبرّر للانتظار أكثر، وأيّ اجتماع مقبل في نيويورك وغيرها يجب أن يحسم هذا الأمر. وثالثاً تصرّ موسكو على عدم التفرّد بتحديد مكان الاجتماع من دون موافقة المشاركين.

وفي شأن نيويورك، يجب الوقوف على رأي إيران ورغبتها وقدرتها على قبول المشاركة في لقاء يُعقَد في نيويورك. ولم ينسَ لافروف أنّ يملح الردّ بكلامه عن ادّعاءات كيري بأنّ كلامه عن دور الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية يستند إلى ثقته بموافقة روسيا على تنحّيه بعد نهاية هذه المرحلة، ليكون كلام لافروف من عيار أقله اتهام كيري بالكذب وعدم اللياقة وتزوير كلام الرئيس الروسي يُعتَبَر عيباً على وزير خارجية دولة عظمى وخطأً ديبلوماسياً جسيماً.

إلى الجبهة التركية العراقية، استمرّ الجوّ المتوتر وتواصل التصعيد السياسي بين الحكومتين، على خلفية ما كشفته التقارير العراقية عن حجم التوغل التركي على مجرى نهر دجلة قرب الموصل، بصورة تتيح إقامة منطقة عازلة تفصل أكراد تركيا عن أكراد سورية وكليهما عن أكراد العراق، وهذا الهدف غير المعلن للتموضع الذي ضمّ ثلاثة أفواج تركية وعشرات المدرّعات وعدداً من بطاريات المدفعية بذريعة ملفقة هي تدريب «البيشمركة» ومواطنين متطوّعين من الموصل لقتال «داعش»، تحوّل إلى أزمة إقليمية بسبب ما ينطوي عليه من عبث بالجغرافيا السياسية للمنطقة الأشدّ حساسية في المنطقة الواقعة في قلب مربّع تركي ـ عراقي ـ سوري ـ إيراني، يجعل الصمت عمّا يجري تساهلاً مع أمر واقع يغيّر التوازنات ويقلبها، وهذا ما دفع إيران إلى دعم العراق في الردّ الرادع على هذا «الدفرسوار» التركي الخطير، ليأتي كلام رئيس الحكومة العراقية ومعه الحشد الشعبي ووزير الدفاع بمستوى التحذير من حالة حرب، بينما يستشعر حزب العمال الكردستاني خطورة الخطوة وتتحدّث مصادره عن الاستعداد لقطع الطريق على عملية إقامة منطقة عازلة تقطع أوصال أكراد سورية والعراق وتركيا.

«توب نيوز»

«المنار» والحريري والسعودية

– قرار عربسات إيقاف بثها لقناة "المنار" ليس قراراً تجارياً، ولا بخلفيات إدارية وقانونية، بل هو قرار سياسي سعودي بامتياز.

– السعودية التي تدّعي سعياً إلى تسوية رئاسية في لبنان، ويقول سفيرها إنها تفصل بين علاقة النائب سليمان فرنجية بالرئيس بشار الأسد وبين دعم ترشيحه، تعلم أنّ أحداً لم يصدّقها لأنّ ما تقول إنه صداقة شخصية تعلم أنه خيار سياسي.

– السعودية تريد ان تقول انّ تبني ترشيح فرنجية لا يعني مصالحة مع المقاومة، ولا وقفاً للحرب عليها.

– السعودية تريد منح مصداقية لما تدّعيه من فصل بين التسوية الرئاسية والخيارات الإقليمية التي تتمترس عندها ضدّ سورية والمقاومة.

– "المنار" لن تتأثر بقرار السعودية وأقمار عربسات لا يشاهدها أحد.

– "المنار" لو أقفلوا كلّ الأقمار في وجهها ستصل إلى ناسها وفي كلّ الأرض.

– محور المقاومة سيمتلك اقماراً، اضافة إلى ما يملكه الآن، وستحلق الناس القمر الذي يحمل "المنار".

– من سيلحق السعودية وهي تضطر لقبول أحد أركان خيار المقاومة وسورية رئيساً وتدّعي أنها تراه وسطياً إخفاء لهزيمتها وهزيمة جماعتها؟

– النصر لا يحتاج دليلاً كما الهزيمة.

التعليق السياسي

في سياق الحرب الكاذبة على «داعش»!

■ محمد ح. الحاج

لأنها حرب كاذبة ولأنّ لتحالف الغرب وبعض العرب أهدافاً ليس منها القضاء على «داعش»، تتوالى الشواهد تحت مسمّى أخطاء سببها عدم التنسيق مع الجانب الأصيل المعني بمحاربة «داعش»، وهو الجيش السوري ومع الحكومة وتحالفها المشرقي المتضرّر الأكبر من وجود «داعش» وانتشاره بدعم من التحالف الغربي على أرض الواقع.

قصف التحالف الغربي للمصالح والمنشآت الحكومية السورية الواقعة ضمن سيطرة «داعش» جرى وفي جميع الحالات بعد عمليات تنسيق من قبل غرف العمليات في تركيا والأردن بحيث يتمّ الإخلاء وتدمير المنشآت والبنى التحتية التي هي غاية بحدّ ذاتها تندرج في سياق الحرب الاقتصادية وهدم بنية الدولة السورية، ومن ذلك ما حصل في الرقة ومحيطها، ومحيط دير الزور والحسكة وحتى حلب، بحيث دمّر طيران التحالف محطات المياه من دون أن يلحق ضرراً بأيّ وجود للتنظيم في ما حولها، ولقد تمّ استهداف وحدات للجيش ومراكز حكومية لم يتواجد فيها التنظيم، بل وحدات عسكرية تدافع عنها، وأدّى ذلك إلى فتح أبوابها أمام الزحف الداعشي بعد تمهيد الطريق والقضاء على المقاومة، وقبل زمن ليس بالبعيد قام الطيران المتحالف بحماية أرتال «داعش» المتقدّمة من العراق باتجاه تدمر وأرتال أخرى من ريف دير الزور ومن الرقة، وكان يقوم بالتصوير بدل عمليات القصف في الوقت الذي أبلغ عن طريق أطراف أخرى مطالبه بمنع تجاوز الطيران السوري تدمر حتى لا يكون صدام معه، والكثير من الشواهد منها على سبيل المثال لا الحصر قصف قوات الحشد الشعبي وتزويد وحدات «داعش» بالأسحة والمعدات والتموين تحت ستار الليل وعن طريق الحوّامات العملاقة، الأمر الذي كشفه ضباط كبار في الجيش العراقي، والتدخل الأميركي الفجّ في تشكيلات القوات العراقية التي تشارك في تحرير المناطق العراقية التي احتلتها «داعش» تحت رعاية هذا التحالف المشبوه.

المشاركة البريطانية الحديثة استهدفت أيضاً مشاريع ومنشآت النفط وليس أرتال «داعش» أو مراكزه أو قوافل صهاريجه التي تنقل النفط إلى تركيا وعبرها إلى الكيان الصهيوني الذي يموّل «داعش»، باعتباره دولة فوق القانون الدولي ولا تنطبق عليه القرارات الصادرة عما يسمّى مجلس الأمن، ولهذا الكيان رغبة حقيقية معلنة في استمرار النزيف السوري يؤيده في ذلك أعضاء المحفل من وزراء وأعضاء مجلس شيوخ ونواب أميركيين وأوروبيّين، وجدير بالذكر ما قاله وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان عند بداية إعلان الحرب على «داعش» بأنها تحتاج إلى سنوات عشر على الأقلّ، إلى أن بدأت فعاليات التحالف المشرقي الذي أنجز في أيام ما ادّعى التحالف الغربي إنجازه خلال أكثر من عام.

يتساءل بعضنا كيف يدخل طيران التحالف الأجواء السورية بوجود الطيران السوري والروسي، وكيف يتمكّن من قصف أهداف داخل الأراضي السورية، هنا لا بدّ من توضيح تقني مفاده أنّ المناطق التي يتمّ استهدافها لا تحتاج إلى أكثر من نصف دقيقة طيران من الأجواء التركية أو العراقية باعتبار مناطق القصف ملاصقة للحدود طبقاً لسرعات الطيران المغير، وأيضاً أنّ القاذفات الحديثة يمكنها ضرب الهدف من مسافات متوسطة وبعيدة عبر الصواريخ الموجهة، سواء منها ذاتية التوجيه أو الموجهة بالأقمار الصناعية، وهنا يمكن للتحالف التنصّل من عمليات القصف والادّعاء بأنه لم يفعلها، وهذا ما حصل بعد استغاثة «داعش». الإثبات الوحيد هو التصوير عبر الأقمار الصناعية التي تراقب المنطقة على مدار الساعة وبينها إيرانية وروسية وغيرها وقد تظهر الإثباتات في القريب.

من يتساءل لماذا يضرب التحالف وحدات سورية يعلم أنها تحارب «داعش» وتدافع عن مدينة دير الزور، يكون إما جاهلاً الحقائق، أو هو يحسن الظنّ بهذا التحالف الذي لم يقدّم دليلاً واحداً على جدّيته في محاربة التنظيمات الإرهابية ومنها «داعش» و«النصرة» ومتفرّعات «القاعدة»، بل هو يعمل جاهداً لاستثمار ما تقوم به هذه التنظيمات فيوفر لها ديمومة الاستمرار بما يحقق مصالح دوله وشركاته وهذه لا تتحقق باستمرار قوة الدولة السورية أو قوة جيشها ووحدته والمقومات الاقتصادية التي توفر له القوة المطلوبة.

تركيا تقوم بإدخال قوات إلى منطقة الموصل بدعوى تدريب قوات لمحاربة «داعش»، وهي الدولة التي سمح لها تحالف الغرب والعربان أن لا تنضمّ له ولا تلتزم بمحاربة «داعش»، الدولة التي بقيت أبوابها مفتوحة وتقدّم تسهيلات عبور الأفراد وقوافل الإمداد بكلّ مستلزمات التنظيمات وأولها «داعش» و«النصرة»، تماماً، كإعفاء الكيان الصهيوني وهما الموظفان المستفيدان من حرب العالم على سورية وحكومتها الداعمة للمقاومة، هذا الدخول يعتبر مقدّمة لوضع اليد على الشمال العراقي، فالموصل هدف قديم للحكومات التركية المتعاقبة، لم يسقط من حساب الأطماع كما هي حلب وإدلب، وسيكون هذا التواجد ومبرّراته مقدّمة لفرض أمر واقع كما حصل العام 1938 في لواء الاسكندرون ما يرتب على الحكومة العراقية ومجلس الأمن الدولي بكلّ أطيافه التصدّي لهذا الوجود، وإذا كان واجب الحكومة العراقية التصدّي له عسكرياً فإنّ من واجب دول العالم الإعلان عن موقف مؤيد للعراق لإجبار الحكومة التركية على الانسحاب حفاظاً على وحدة العراق وسيادته، خصوصاً أنّ الحكومة العراقية الشرعية لم تسمح بهذا الوجود وهي لم تطلب أساساً من الحكومة التركية القيام بتقديم ما يسمّى دعماً أو مؤازرة في الحرب على «داعش»... إذا ما الذي تريده تركيا ومن هي الدول التي دفعتها للقيام بمثل هذه الخطوة، بالأحرى ما هو الثمن المطلوب لخروج قواتها من الشمال العراقي؟

العقوبات الروسية على تركيا تضمّنت وقف المباحثات بشأن خط السيل التركي للغاز الذي يزوّد تركيا باحتياجاتها والتصدير عبرها إلى أوروبا، وهو أكثر بنود العقوبات أهمية في ما يخصّ المستقبل على الصعيد الاقتصادي، هنا بيت القصيد حيث يتداول المحللون همساً حول وساطة قطرية – سعودية تقوم تركيا بسحب قواتها على أن يلتزم العراق السماح بمدّ خط الغاز القطري عبر أراضيه ليشكل بديلاً للخط الروسي أو منافساً له على الأقلّ، وقد تظهر جدية الموضوع في القريب، علماً أنّ الوجود العسكري التركي ليس لمحاربة «داعش»، وإنما لاستمرار حماية جناحي وجوده باتجاه الأراضي التركية ومنع الأكراد من إغلاق ممرات المنطقة في وجه الإمدادات القادمة من تركيا إلى هذه المنطقة، تركيا التي أعلنت مؤخراً انضمامها إلى تحالف الحرب على «داعش» تمارس الكذب والخديعة، لأنّ المطلوب منها إغلاق الحدود ووقف الإمدادات وعبور المرتزقة، وتبقى العملية لعبة استخبارية تخطط لها عقول شيطانية وشخصيات كبيرة ليس بالضرورة أن تعبّر عن رأي حكوماتها، بل هي تعمل بتوجيه المنظمة السرية العالمية المسيطرة على أغلب قادة الاستخبارات في مختلف الدول الغربية على صعيد تحالف الأطلسي، وبينهم من يقود عمليات عبر الحدود في دول المنطقة ويقوم بتوجيه قادة استخبارات الكثير من الدول العربية المتورّطة في الحرب على المنطقة، الأيام المقبلة كفيلة بكشف الخبايا ومعرفة مواقف الدول الغربية وكشف أبعاد اللعبة التركية – القطرية ودور أميركا الذي هو الأساس في برمجتها وإخراجها، وأيضاً استثمارها وحل ما يعتبر أزمة في العلاقات العراقية – التركية.

القضاء على الإرهاب بكلّ أشكاله ومسمّياته في العراق والشام وحده الكفيل بالحفاظ على وحدة الشعب والأرض، ووحده من يقف في وجه التدخلات المشبوهة من قبل الدول الأخرى وخصوصاً منها الدول المجاورة ذات المصالح والأهداف المكشوفة في المنطقة وأولها تركيا والكيان الصهيوني.

استعادة الجيش السوري لزمام المبادرة وفرض سيطرته على كامل الأرض السورية والأجواء السورية وإعادة نشر وحدات الدفاع الجوي بعد تحديثها هو ما يمنع عربدة طيران العدو وإسقاط أية طائرة تجرؤ على اختراقها.

الميدان والقول الفصل

القافلة إلى عصر الحجر الموعود

■ سميح سليمان

أكثر ما أدهشني من بين التعابير والمصطلحات المثيرة للعجب التي طفت على صفحة الفواجع الوطنية والاجتماعية التي ألمّت منذ حرب الخليج الثانية سنة 1991 بالعراقيين ثمّ بالسوريين، تعبير «اجتمعت أو قرّرت العشائر». المعروف أنّ هذه الأخيرة ليست حزباً سياسياً أو حلقة من حلقات «الذكر» الفكري الوطني أو القومي، إذ لا ينتمي إلى العشيرة أي كان.

بناءً عليه، يحق لنا أن نتصوّر أنه توجد صيغة تُنظم التعايش، أو تسوية أو صفقة، بين الدولة من جهة، وبين العشيرة من جهة ثانية، واستطراداً بين الدولة وبين الجماعات الإثنية، وبين الدولة وبين الطوائف الدينية وكلّ من المذاهب التي تتفرّع عن هذه الطوائف.

يمكننا أن نفترض أيضاً أنّ العلاقة بين الدولة من جهة، وبين العشائر والجماعات والطوائف والمذاهب من جهة ثانية، تتأثر بالظروف الداخلية. كما أنها ليست على الأرجح بمعزل عن العوامل الخارجية. وإذا أضفنا إلى هذا كله تعقيدات الطرق والوسائل من أجل الوصول إلى السلطة؛ اتّضح لنا أنّ طلب هذه الأخيرة يكاد أن يكون الشّغل الشاغل للمكوّنات الوطنية، علماً أنّ هذه، هي في الواقع كيانات جمعية ضمن كيانات جمعية أخرى، أو بالأحرى إلى جانبها! هنا يجب أن نأخذ بالحسبان أنه لا توجد قنوات اتّصال تسمح للفرد الانتقال من موقع إلى آخر!

من نافلة القول إنّ تبوّء الزعامة الطائفية أو المذهبية، لا يكون بالطرق الديمقراطية. تجدر الإشارة هنا إلى «الديمقراطية» العشائرية أو العائلية، بمعنى أنّ العشيرة تقف عادة «كرجل واحد» خلف سيدها أو شيخها!

ينبني عليه، أنّه يمكننا أن ننعت المجتمعات في البلاد العربية بأنها مجتمعات «عائلية»، أي أنّ وحدتها والتئامها يرتبطان بوجود «الأب» وبقدرته على ممارسة السلطة. ومهما يكن، فغالباً ما يقع النزاع بين الأشقاء إذا ضعف هذا «الأب» أو وافته المنيّة. ينجم عنه أنّ البلاد العربية تكاد أن تكون في حالة حرب أهلية دائمة من أجل السلطة، حرب مرتفعة التكاليف على جميع الصعد.

وما يبعث على الأسف واليأس، هو أنّ هذه الحروب الأهلية هي ذاتية الاشتعال، إذا جاز التعبير، بواسطة سيرورة تُمكّنُ، من ناحية، تعطيل فعل العوامل الداخلية من أجل إطفائها وإيجاد أساليب لا عنفية لتبادل السلطة، وتُبقي من ناحية ثانية، أبواب البلاد مُشرّعة أمام جهات أجنبية تريد إيقاد هذه الحروب الأهلية، تارة باسم رب العالمين وتارة أخرى باسم «مكرمات» إله النفط!

والعجب العجاب في هذه القضية، أنّ الذهنية القبلية العشائرية التي تُسبّب الاحتراب الدائم على السلطة ما أدّى إلى إجهاض مشروع الدولة الوطنية العربية، انتقلت إلى الأحزاب والحركات السياسة العربية واستطاعت تفكيكها، ولم تسلم من سمومها مقاومة المستعمر الذي احتلّ الأرض. رغم أنّ مقاومة العدو تختلف عن النشاط السياسي، كونها لا تحتمل، أو بالأحرى لا تتطلّب، بالضدّ من العمل السياسي الوطني، فتح المجال أمام الآراء المختلفة والحوارات، بحثاً عن خلاصات ترضي الأكثرية. العدو يمثّل خطراً على الجميع، اللهم إلا إذا كان يهدّد فئة دون غيرها. وهذه مسألة كبيرة!

بناءً عليه، فإنّ العدو الواحد يتطلّب اتحاد الجميع في جبهة مقاومة وأحدة، ولكن هذا لم يتحقق في زمان المقاومة الفلسطينية التي تجاوز عدد فصائلها العشرين. يقولون في السياق نفسه، إنّه في سورية بلغ عدد تنظيمات وأحزاب المتمرّدين أكثر من مئة، وإنّ وراء كلّ منها دولة استعمارية أو نفطية!

لقد شبّه الشيخ عبد الله العلايلي في كتابه «مقدّمات لفهم التاريخ العربي» العصبية بـ«الميكروب الذي يستخفي في أنحاء الدم، حتى إذا هادنه العلاج ظهر بعنفه وقوته وانتشر بجُمّاه».

كان مستغرباً بحسب رأيي أن تستقوي حكومة «حزب البعث العربي الاشتراكي» في العراق «بالعشائر العربية» أثناء الغزو الإمبريالي الأميركي ـ الإنكليزي، وما كان أكثر غرابة هو ليس فقط استمرار وجود العشائر، ولكن هو اعتراف السلطة السياسية العلمانية بدور هذه العشائر. أعتقد أنّه بالإمكان إبداء الملاحظة نفسها بخصوص سورية... فلقد نقل الإعلام الرسمي السوري في بداية الحرب الحالية، تقارير عن اجتماعات تنادت إليها «العشائر» من أجل «تنظيم» مقاومتها للعدوان.

لا جدال في أنّ الخطاب الإعلامي الحكومي، في سورية والعراق، في موضوع العشائر من ناحية ومبادئ حزب البعث، كما نصّ عليها نظامه الأساسي من ناحية أخرى، هما على طرفي نقيض. مجمل القول إنّ المزاج العقلي القبلي لا يزال طاغياً رغم الديانات والاحتكاك بالثقافات العالمية والاستفادة المُتاحة من تجارب شعوب الأرض، فتارة هو يتستّر بالدين وتارة يتخفى في فكر سياسي أو فلسفة اجتماعية.

جاء النبي العربي بكتاب واحد، حمل رسالة واحدة، ولكن العصبية القبلية استطاعت في وقت قياسي أن تنتج قراءات متخالفة وتفاسير متضادّة، شكّلت على مدى العصور مادّة للمنازعة الدموية على السلطة، وسبباً أساسياً من أسباب الضعف والتخلف اللذان طبعا، باكراً، المجتمعات العربية الإسلامية، بعكس المجتمعات الإسلامية غير العربية، التي تجاوزت القبلية وتعافت من آثارها.

ما يهمّني في الواقع هو التأكيد على أنّ القبلية هي مُناقضة للوطن، وأنّ التمذهب هو وجه من أوجهها. إنّ المزاج العقلي القبلي يُفشل ويُجهض المشروع الوطني حيثما ينتشر. أنا على يقين من أنّ جماعات المتمرّدين في سورية التي تجاوز عددها، بحسب بعض المصادر، المئة، إنما هي تمثّل مئة قبيلة، وكلّ قبيلة تريد سورية أو كسرة من سورية بمقاسات تلائمها. لا حرج في القول إنّ الانشقاقات وكثرة الأفرقاء إذا ظهرت في ثورة أو في حركة سياسية فإنها دلالة على استفحال العصبية فيها، وبالتالي هي خطر يتهدّد الوجود! ليس في سورية «ثورة»، وإنما حرب استعمارية أشعلت مئة محرقة!

انتصرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية لأنها استطاعت المحافظة على وحدتها، رغم الصراعات الداخلية. بعكس حركة التحرّر الوطني الفلسطينية التي تلاشت وتشقّقت عندما تعدّدت مشاربها. اجتمعت الأحزاب والحركات الوطنية في لبنان حول برنامج إصلاحي، ولكنها تبدّدت تحت تأثير أموال النفط والضغوط التي مارستها عليها نُظُم الحكم المهزومة والمُفلسة، فخلت الساحة للعشائر والمذاهب.

مثلما تخوّفت هذه النُظُم من أن تتحوّل المقاومة الفلسطينية إلى مقاومة جماهيرية عربية ضدّ المستعمرين «الإسرائيليين»، أقلق بدوره نظامُ الرئيس العراقي صدام حسين آل سعود والمتعاونين معهم، فدبّروا له المكائد، وتوافقوا مع الإمبرياليين الأميركيين والبريطانيين على تدمير العراق وضرب وحدة شعبه بوساطة إحياء النعرات القبلية والمذهبية! لم يكن صدام حسين متزمتاً في الدين، أو من المرتدّين، فلماذا قاتله آل سعود، ألأنه طغى؟

كان الرئيس جمال عبد الناصر مصرياً قومياً عربياً، انطلاقاً من قناعة بأنّ مصر بحاجة إلى سورية والعراق، وبأنّ العكس صحيح أيضاً، فقاومه آل سعود. أرابتهم القومية العربية خشية من أن تنتشر وتصل إلى نجد والحجاز. قاوموه بكافة السبل إلى أن نالوا منه بواسطة المستعمرين في حرب حزيران 1967.

ليست الحكومة السورية طائفية أو مذهبية، ولكنّها اضطرت إلى محاربة حركة «الإخوان المسلمين»، الذين أعلنوا التمرّد ضدّها في نهاية سبعينيات القرن، حيث اقترفوا جرائم بشعة (مجزرة مدرسة الضباط في حلب) ضدّ الأفراد والجماعات، متعمّدين إضفاء طابع طائفي ومذهبي على المصادمة بينهم وبين السلطة، ظناً منهم أنّ الفرصة سانحة لإسقاط هذه الأخيرة والاستيلاء على الحكم.

لم تكن السياسة التي أتبعتها الحكومة السورية منذ العام 1970، وحتى يومنا، مختلفة عن سابقاتها تجاه الأديان. يُصرّ مراقبون كثيرون على القول بأنّ عدد المساجد والمدارس الدينية والمعاهد الشرعية تضاعف أثناء هذه الفترة بصورة ملحوظة. مهما يكن لم نسمع أنّ آل سعود أو حكّام الكويت والخليج احتجّوا ضدّ سياسة الحكومة السورية تجاه الديانات وممارسة الشعائر الدينية، بل يمكننا أن نؤكّد أنّ التنسيق بين الحكومة السورية من جهة، وبين آل سعود من جهة ثانية كان، للأسف، قائماً على أفضل وجه. ولولا السوريون لما صار بعض حكّام لبنان مزدوجي الجنسية، سعودية ـ لبنانية!

خلاصة القول وقصاراه، إنّك لا تجد مبرّراً للحرب الأميركية – الأوروبية على سورية، التي انضمّ إليها الخليجيون، إلا الرغبة في تدمير سورية وإفراغها من أقلّياتها الدينية والعرقية، تمهيداً لاقتسامها بين العثمانيين الجدد، وبين «إسرائيل»، وبين آل سعود. اللهم إلا إذا برُؤ السوريون الذين لبّوا دعوة آل سعود والعثمانيين الجدد، من العصبية المذهبية والعرقية، والتحقوا بالجيش العربي السوري وبالمقاومة الشعبية السورية، للذوْد عن سورية التي يتهدّدها من الجنوب المستعمرون «الإسرائيليون»، ومن الشمال العثمانيون الجدد، ومن الشرق قبائل ظلامية تحت لواء «داعش» وتنظيم «القاعدة»، يموّلهم آل سعود ويدعمهم الأميركيون والأوروبيون!

ستبقى المحاماة رسالة

■ المحامي عمر زين*

انّ العمل الاتحادي والنقابي والفردي للمحامين العرب هو الارتقاء بمهنة المحاماة، وتأكيد استقلالها مهنة ومنظمات، وترسيخ تقاليدها واخلاقياتها، ومن أجل سيادة حكم القانون والمؤسسات واستقلال القضاء.

غير انّ المهنة وتنظيماتها فقدت في بعض البلدان العربية رسالتها، بحيث بدلاً من الارتقاء بمهنة المحاماة نظرياً وعملياً نلاحظ لدى البعض التبعية للانظمة وأجهزتها الأمنية مما يفقدها استقلاليتها، وبدلاً من التقيّد وتعزيز تقاليد المهنة وتراثها وآدابها نشاهد تجاوزات تغفل عنها بعض النقابات ولا تخضعها للمساءلة والمحاسبة، بحيث أصبح بعض من ينتسب الى المهنة لا يحمل ولا يؤدّي رسالتها، بل يعتبرها طريقاً لكسب العيش النظيف او غير النظيف، او للاستفادة من المعاش التقاعدي وعقود الاستشفاء والطبابة او مجالاً للسمسرة والمتاجرة بحقوق الناس، مما يستدعي أقصى التشدّد لتطبيق قوانين تنظيم مهنة المحاماة واللوائح والمذكرات والأنظمة المتعلقة بممارسة المهنة وآدابها وتراثها على مستوى الاتحادات والنقابات العامة والفرعية منعاً من الإضرار في مسيرة هذه الرسالة وحاملها، حيث نرى ونسمع بالإضافة الى ما ذكرناه آنفاً انّ بعضهم مع الأسف الشديد يعمل موظفاً او سائقاً او بائعاً... مما يتطلب معه التشدّد في قبول الانتساب الى نقابات المحامين وتنظيف جداول المحامين العاملين والمتدرّجين سنوياً مع المراقبة الدائمة والفاعلة وبتكليف عضو مسؤول من أعضاء النقابات عن هذا العمل مع إعمال الاختصاصات كما هي في مهمات الهيكليات التنظيمية وكل ذلك الى جانب مجالس النقابات والمجالس التأديبية، وتنفيذ القرارات دون ايّ إبطاء، مع الحسم والحزم، كي تبقى المهنة بأعلى درجات الاحترام من جانب المجتمع والدولة.

ولا بدّ من الإشارة الى انّ هذه الثغرات والتجاوزات والمخالفات يشجعها ويساندها ويقوم بها بعض النقابيين الذين يتسلقون المناصب والكراسي إما لتبعيتهم لبعض الأحزاب المخترقة بهذا النوع من البشر، علماً انه يقتضي ان تقف السياسة على أعتاب النقابات والاتحادات، واما لاستعمال أساليب الغش والتملق والتدليس والمذهبية والطائفية، وهذا ما يحصل مع الأسف لجميع النقابات المهنية وغير المهنية والاتحادات على أنواعها، وهؤلاء يمارسون عملهم النقابي في حال وصولهم الى المراتب الاتحادية والنقابية لغايات شخصية مادية ومعنوية، ويضربون بعرض الحائط كلّ القيم والأخلاق، ولا يحافظون على الأمانة التي كلفوا بها، سواء اكانت مهنية او وطنية، حيث يسخرون كلّ ذلك لمصالحهم الشخصية فتضيع آداب المهنة ومعها التراث والتقاليد وتضيع حقوق الوطن، فتضعف لدى هؤلاء سبل النضال من أجل سيادة حكم القانون لانشغالهم في مصالحهم، ونتيجة التزلّف والتزلم تضعف لديهم المحاسبة والمساءلة، كما يفقدون البصر والبصيرة التي يقتضي توفرهما للنضال من أجل استقلال القضاء وسيادة حكم القانون.

وهنا تجدر الإشارة الى مدى الجهد والعذاب الذي يعانيه الأحرار المتمسكون بالقواعد الأخلاقية والوطنية والقومية التي نصّت عليها المواثيق واللوائح، والتي تأكدت منذ مئات السنين وذلك من الذين أشرنا اليهم.

ولا بدّ ايضاً من ربيع عربي حقيقي في نقابات ومنظمات وجمعيات وهيئات واتحادات المحامين والحقوقيين العرب لإجراء الإصلاحات المنشودة وإقصاء المتزلّفين والمتسلّقين والمستزلمين من كلّ الأجهزة النقابية والاتحادية، وهذا من مهمّات الجمعيات العمومية للنقابات وبعدها لمجالس النقابات كي تبقى المحاماة رسالة.

*الأمين العام لاتحاد المحامين العرب (سابقاً)
رئيس اتحاد الحقوقيين اللبنانيين